البرنامج النووي الإيراني: بين الضغوط الأمريكية والتهديدات الإسرائيلية 1-2

27-8-2004

وأكد التقرير أن العراق يمكن أن يكون جسرا لعبور الولايات المتحدة إلى إيران وخلص التقرير إلى أنه في حالة انتخاب جورج بوش في نوفمبر المقبل فان هناك عدة احتمالات تواجه إيران فيها:- نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وتكرار السيناريو الذي أعد للعراق ومن ثم فرض الحصار الاقتصادي والسياسي على إيران وقطع الاتصالات مع الحكومة الإيرانية على المستويات الوزارية وما فوقها. - قيام "إسرائيل" بضرب المفاعل النووي والمنشآت

بقلم شريف شعبان مبروك

يوماً بعد يوم تتصاعد حدة الهجوم على البرنامج النووي الإيراني، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، حيث تقود الدولتان حملة تهدف إلى حشد المجتمع الدولي ضد ايران، وتعظيم المخاوف من خطر برنامجها النووي، مما أدى إلى إعلان إيران قرارها باستئناف انتاج أجهزة الطرد المركزي فى شهر يونيو 2004. حيث جاء ذلك بعد توقيع إيران في 18 ديسمبر 2003، على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي، الذي يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، بإجراء تفتيش مفاجئ لمنشآتها النووية، لكنه لا يمنحها حق التفتيش بدون إعلان مسبق ودون تحديد للمكان أو الزمان في إيران، بعكس التفويض الذي منحه مجلس الأمن الدولي للوكالة بإجراء أعمال تفتيش مفتوحة في العراق قبل الحرب. ولن يمنع إيران من تطوير قدرات تمكنها من صنع سلاح نووي إذا أرادت ذلك، ولأغراض سلمية. وفي هذا السياق، أحدث هذا الهجوم

على البرنامج النووي الإيراني، مزيداً من التشدد في المواقف الأوروبية، خاصة من قبل فرنسا والمانيا وبريطانيا، وهي الدول التي تعهدت في اكتوبر 2003، باغلاق ملف ايران في يونيو 2004. فيما تقدمت الدول الثلاث مشروعا لمجلس محافظي الوكالة الدولية في اجتماعه بفيينا فى شهر يونيو 2004. وتم عرض نص الإقتراح على الدول الخمس والثلاثين الأعضاء فى فيينا، وأبقى في مضمونه الملف الايراني مفتوحا، على الأقل لبضعة أشهر، حيث انتقد قرار للمجلس ما أسماه "إخلال ايران بتعهداتها" وطالبها بتعاون أكبر لكي تتمكن الوكالة من الاستنتاج أن برنامج طهران "مدني بحت ولا يشكل غطاء لتصنيع قنبلة نووية".

وبعيداً عن السجالات النووية، أعرب الاتحاد الأوروبي، عن قلقه الشديد لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران، وذلك في بيان أصدرته إيرلندا التى تتولى حالياً رئاسة الاتحاد الأوروبى بعد جولة المناقشات الرابعة بين الاتحاد وإيران حول حقوق الإنسان. وهو ما أدى إلى دعوة مجلس النواب الأمريكي، روسيا والاتحاد الأوروبي واليابان، إلى قطع علاقاتهم التجارية مع طهران للحد من طموحاتها النووية. وفى هذا السياق، أكدت روسيا على أنها مستمرة فى التعاون النووي مع طهران لبناء محطة بوشهر، إلا أن روسيا هنا تكاد تكون تتعامل بمعايير مزدوجة مع إيران، حيث إن ما يحدث فى العلاقات بين موسكو وطهران حالياً بشأن البرنامج النووي الإيراني ينطوي على مؤشرات كثيرة تكشف أجزاء من ملامح هذا التذبذب الذي قد يؤدي استمراره على هذا المنوال إلى إحراج روسيا الساعية إلى إمتلاك هيبتها على الساحة الدولية.

على الجانب المقابل، فإن الكيان الصهيوني، وراعيته أمريكا

يسعيان إلى التعمية على الترسانة النووية لدى هذا الكيان، بتجديد مزاعمهما بشأن البرنامج النووي الإيراني وذلك بالتزامن مع الزيارة التي قام بها محمد البرادع، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الكيان الصهيوني، وتصريحاته المثيرة للدهشة، حول ما أسماه بـ"تفهمه للقلق الصهيوني" تجاه الملف النووي الإيراني، وإن "إسرائيل" ليس بمقدورها التنازل عن أمنها، أي أن "إسرائيل" من حقها أن تحتفظ بالسلاح النووي وتمارس الاحتلال تحت بصر العالم وسمعه، بل تفعل ما تشاء بذريعة الأمن! بينما يفرض المجتمع الدولي على كل الدول العربية الإذعان لعدم إمتلاك المفاعلات النووية، وحتى لأغراض سلمية.

الملف النووي الإيراني .. بين مجلس الأمن .. والضربة العسكرية:

منذ شهر مايو 2004، والكونجرس الأمريكي يتحرك بشيء من السرية نحو استصدار قرار يدعو إلى اتخاذ إجراء عقابي ضد إيران، ما لم تكشف عن كافة تفاصيل برنامج أسلحتها النووية، أما مجلس النواب الأمريكي فقد أصدر مؤخرا قرارا أشبه في لهجته وعباراته بقرار له قبيل غزو العراق، يطالب فيه باتخاذ "كافة الوسائل المناسبة للحيلولة دون حصول إيران على أسلحة نووية"، وهي عبارات غالبا ما تستخدم كمقدمة للقيام بخطوات عسكرية استباقية. وقبل أيام قليلة أيضاً، وجهت الوكالة الدولية للطاقة النووية لوما إلى إيران بسبب فشلها في التعاون الكامل مع المفتشين الدوليين الذين يحاولون التأكد من التزام إيران بتعهداتها بشأن انتشار الأسلحة النووية.

والواقع أن هذا التعاطي مع الملف الإيراني قد وجد محفزا قويا يشبه في فعله صواعق الأسلحة النووية وتمثل في تقرير اللجنة

الأمريكية المستقلة المكلفة بالتحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الذي اتهم طهران بإعطاء ثمانية من منفذي هجمات سبتمبر 2001 "جوازات سفر نظيفة" لتسهيل دخولهم وخروجهم من معسكرات التدريب في أفغانستان، وتقديم شيخين أمريكيين جمهوريين مشروع "قانون تحرير إيران"، على غرار "قانون تحرير العراق"، في ولاية الرئيس السابق كلينتون، يقضي برصد عشرة ملايين دولار لمساندة المعارضة الإيرانية، ومنح القوات الأمريكية بالعراق منظمة "مجاهدين خلق" ضمان حماية، لقاء تجريد ناشطيها الأربعة آلاف بمعسكر "أشرف" من أسلحتهم، وفي هذا السياق، بدا من نتائج تقرير لجنة 11/9، مرورا بالأزمة النووية العراقية، ووصولا إلى الدور الإيراني في العراق، وفي جميعها نجد سيناريو المواجهات قد بدأ يتبلور في أشكال متنوعة، بدءاً من السياسي ووصولا إلى العسكري.

فقد قال مسئولون أمريكيون إن الولايات المتحدة تشاورت مع بريطانيا في الآونة الأخيرة بشأن موعد إحالة برنامج إيران النووي إلى الأمم المتحدة، ومن ثم إلى مجلس الأمن. وأوضح مسئول أمريكي، ورغم رفض هذا المسؤول تحديد الموعد الذي ستحيل فيه واشنطن الملف النووي الإيراني إلى الأمم المتحدة إلا أنه أشار إلى أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من المقرر أن يجتمع في سبتمبر، ونوفمبر المقبلين، ما يعني إمكانية تصعيد الملف في ذلك التوقيت.

وإذا كانت واشنطن قد قررت قبل اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2004 ، أنها لن تضغط من أجل إحالة القضية إلى مجلس الأمن خشية عدم حصولها على أصوات مؤيدة كافية، فإن الموقف الذي تبنته الدول الأوروبية في قرار لمجلس المحافظين، استهجن تقاعس إيران

عن التعاون الكامل مع مفتشي الوكالة، جعل واشنطن تقدم وبجرأة هذه المرة على التفكير في إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.
أما على الصعيد العسكري البعيد عن الإجراءات السياسية والذي ربما يكون بوش في مسيس الحاجة إليه من منطلق احتياجه لعملية عسكرية سريعة نظيفة تعيد للمؤسسة العسكرية الأمريكية سمعتها وجدارتها التي وحلت في الأراضي العراقية، وترجع إليه شيئا من الاحترام، في أعين مواطنيه، الذي بدأ يفقده، فإن الحديث يكثر عن خطط بوش للإطاحة بالنظام الإيراني، وان كانت تلك الخطط لا تعتمد على شن حرب كاملة، إلا أن هناك حديثا يدور حول بوش وخططه لتفجير مفاعل بوشهر النووي مطلع العام المقبل. وإجراء عملية عسكرية، أمريكية – إسرائيلية، لتخريب المنشآت الصناعية النووية الإيرانية وتدميرها.
أما الحديث عن العملية العسكرية الأمريكية ضد إيران، فقد أوردته إيران ذاتها، ففي عشية الانتخابات البرلمانية للدورة السابقة لمجلس الشورى الإسلامي بإيران في فبراير 2004 ، رفعت وزارة الاستخبارات الإيرانية تقريرا إلى الرؤساء والقادة الإيرانيين فضلا عن مرشد النظام آية الله على خامنئي يشير إلى وجود مخطط لليمين المحافظ في واشنطن واليمين
"الإسرائيلي" في توجيه ضربة عسكرية مدمرة إلى المفاعل النووي الايراني في بوشهر، وأكد التقرير أن العراق يمكن أن يكون جسرا لعبور الولايات المتحدة إلى إيران وخلص التقرير إلى أنه في حالة انتخاب جورج بوش في نوفمبر المقبل فان هناك عدة احتمالات تواجه إيران فيها:
- نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وتكرار السيناريو

الذي أعد للعراق ومن ثم فرض الحصار الاقتصادي والسياسي على إيران وقطع الاتصالات مع الحكومة الإيرانية على المستويات الوزارية وما فوقها.
- قيام "إسرائيل" بضرب المفاعل النووي والمنشآت والقواعد العسكرية في يناير المقبل.
- قيام الولايات المتحدة بضرب المفاعل والمنشآت والقواعد العسكرية ومساعدة المعارضة لتشكيل حكومة ظل تشجع المواطنين على القيام بمظاهرات ضخمة والإضراب عن العمل في قطاع النفط كما حصل في الأشهر الأخيرة لحكم الشاه. يتبع